الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزراة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي–

المستوى : سنة أولى ماستر

المدة : ساعة

التخصص : اقتصاد كمي

التاريخ : 09-11-2020

امتحان السداسي الثاني في مقياس نظرية التنمية الاقتصادية

السؤال الأول: (6ن)

مالفرق بين المصطلحات التالية:– التطور والتنمية ؛ –النمو والتنمية ؛

و هل يمكن القول أن تحقيق نمو اقتصادي يؤدي بالضرورة إلى تحقيق تنمية اقتصادية ؟

السؤال الثاني : (6ن)

تبدو حتمية الدفعة القوية كشرط ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية حسب رودان، إلى ماذا يمكن ارجاع هذه الحتمية حسب رأيه ؟

السؤال الثالث : (8ن)

بعد تعرضنا للرأيين المختلفين ــ المؤيدين والمعارضين– في مجال التمويل التضخمي إلا انه يبقى كمصدر متاح للبلدان النامية، يمكنها اللجوء إليه لتمويل تنميتها الاقتصادية.

برأيك إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا المصدر التمويلي فعال بالنسبة للبلدان النامية وعلى رأسها الجزائر ؟ وما هي شروط نجاحه؟

بالتوفيق

أستاذة المقياس

الاجابة النموذجية

الجواب الأول : 6ن

- **التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية** : التطور يعني الانتقال من وضع إلى وضع، أو من صورة إلى صورة،أو من نظام إلى نظام. ويكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاث رئيسية تكون الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر الزمان، ثم من جانب عنصر التتابع، ثم من جانب عنصر ثالث عنصر الاستغلال الهيكلي لكل تلك المراحل المتتابعة.

و أحيانا ما يستخدم البعض التطور والتنمية لمعنى واحد تقريبا لمدى العلاقة التي تربط بين المفهومين، غير أن الآراء الحديثة في هذا الشأن تشير بالفعل إلى التطور ولكنه تطور مقصود مخطط له وفقا لبرامج معينة، كما انه لا يمكن حدوث تنمية تلقائية في أي مجتمع، بينما يمكن حدوث تطور تلقائي دون تدخل الإنسان، مما يوضح الفرق بين مفهوم التنمية والتطور.

- **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية** : النمو هو تلك المؤشرات الكمية التي توضح التغيرات الحاصلة في الناتج الوطني لبلد ما أو في احد فروعه. وعادة ما يجري التعبير عن هاته المؤشرات أما بنسبة مئوية أو بأرقام مجردة، فقد عرف على انه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين ، كما عرفه آخرون على انه الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو من الإنتاج. غير أن التنمية أعمق من النمو فهي بالضرورة يتضمن محصلة التغيرات العميقة التي تمس البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... أي مستقبل التطور الاجتماعي. ومنه يمكن القول أن التنمية هي النقلة النوعية من اقتصاد يتسم بالتخلف والحرمان إلى اقتصاد يتسم باالكفاية والتحسن والتطور.

ومنه نستطيع القول أن النمو الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته وانما هو وسيلة للوصول الى التنمية التي هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- احداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

- لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون نمو اقتصادي . إذ يعتبر النمو الاقتصادي شرط أساسي لتحقيق التنمية ولكنه غير كافي ولهذا ليس بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية دون تحقيق الشرطان الأساسيان لتحول النمو إلى تنمية : التوزيع العادل لثمرات النمو بما يحقق عدالة في التوزيع؛ و تدخل الدولة فبدونها لا يمكن أن يتحول النمو إلى تنمية.

الجواب الثاني : 6ن

تبدو حتمية الدفعة القوية كشرط ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية بطريقتين من الاعتبارات ترجع إلى عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية، وتتحصل بصفة أساسية في عدم قابلية دول الإنتاج للتجزئة، وترجع أيضا إلى ظاهرة الانفجار السكاني التي تسود البلدان المتخلفة، وذلك على النحو التالي :

أ- تتمثل عدم قابلية دول الإنتاج في التجزئة أساسا في كبر الحد الأدنى لاحتياجات رأس المال الاقتصادي والاجتماعي المشترك كمشروعات الطاقة والنقل والمواصلات والإسكان وغيرها من الهياكل والخدمات الأساسية الضرورية (والتي لا غنى عنها) لتقدم التنمية وزيادة إنتاجية الاقتصاد في مجموعة ، وعلى مستوى القطاعات والمشروعات لما تحققه من وفورات خارجية وتعذر إقامتها بصورة تدريجية وهي مشروعات ينبغي أن يتم إنشاؤها قبل إقامة مشروعات الإنتاج المباشر التي تعتمد على خدماتها .

ب- كما يتمثل عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل الطلب في أن مشروعات الاستثمار يساند بعضها البعض ، وقد تزايد الاهتمام بهذه الفكرة بعدما استند إليها " نيركسه" في نظريته عن النمو المتوازن ومقتضاها أنه بينما تزداد مخاطر الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة في البلدان المتخلفة بسبب ضيق أسواقها المحلية وعدم استطاعة كل واحدة أو صناعة بمفردها خلق الطلب الكافي لاستيعاب منتجاتها ، تقل أو تختفي مخاطر ضيق السوق ويزداد الحافز على الاستثمار عند إقامة عدد كبير من المشروعات أو الصناعة المتكاملة في وقت واحد ، حيث تخلق كل صناعة بما توزعه من دخول سوقا لغيرها من الصناعات ... ويعتبرها نيركسه من أهم صور الوفورات

الخارجية في اعمار عملية التنمية الاقتصادية كما يؤكد أيضا على أهمية التوازن بين الصناعة والزراعة في برامج التنمية حتى لا يعرقل تخلف إحداهما نمو الأخرى .

ت- وفيما يتصل بعدم قابلية الادخار للتجزئة ، فانه يلاحظ أن كبر الحد الأدنى اللازم من الاستثمارات يتطلب قدرا من المدخرات يصعب تدبيره في البلدان المتخلفة ذات الدخول الفردية المنخفضة ، ولا سبيل لمواجهة ذلك سوى رفع الميل الحدي للادخار مما يتسنى تحقيقه من زيادة الدخل القومي في المرحلة الأولى للتنمية ، وهنا يبدو عدم قابلية الادخار للتجزئة ، ويقصد بهار ودان : انه في حين يتميز عرض الادخار في البلدان المتخلفة بضآلة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، فانه يتسم بارتفاع المرونة بالنسبة لتغير الدخل".

ث- مواجهة ظاهرة الانفجار السكاني السائدة في البلدان المتخلفة تعظم الجهد الإنمائي الذي يتعين عليها أن تبذله إذا أريد للتنمية فيها أن تحقق ارتفاعا يعتد به في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

الجواب الثالث : 8ن

راي الطالب مع التركيز على حساسية البلاد للتضخم النقدي ويمكن ارجاع هذه الحساسية إلى:

- قلة أو عدم مرونة عرض عناصر الإنتاج: وبالتالي التعذر في تحقيق زيادة الانتاجية في الفترة القصيرة، وعلى ذلك فان الزيادة في كمية النقود تنعكس في زيادة مستويات الأسعار؛
- حداثة إنشاء البنوك المركزية وضيق نطاق سوق النقد والمال في الدول النامية ما أدى إلى عجز هذه البنوك في مكافحة التضخم بالإضافة إلى ضعف فعالية أسلحتها التقليدية؛
- التوتر الاجتماعي الذي ينجم عن انخفاض الدخول الحقيقية للطبقات الفقيرة نتيجة للتمويل التضخمي؛
- إحداث ضغط على الميزان التجاري ناتج عن التضخم في الدخول النقدية، لان ميل الأفراد الحدي للاستيراد كبير، وهذا ما يؤدي إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد والتي تؤدي بدورها إلى منع تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، فتكون النتيجة توجيه تلك القوى الشرائية إلى الأسواق المحلية، مما يدفع الأسعار المحلية إلى الارتفاع.

نجاح التمويل التضخمي يتوقف على : استخدامه في حدود معينة، إضافة إلى ضرورة استخدام وسائل الرقابة المناسبة على الاستهلاك والاستثمار، وعدم اللجوء إلى الارتفاع الفاحش للأسعار بالاعتماد على زيادة كمية النقود تبعا لزيادة الناتج الوطني، وتوسع القطاع النقدي في الاقتصاد، إلى جانب استخدام القوة الشرائية الجديدة في تمويل عمليات الإنتاج وخاصة في المجالات الإنتاجية السريعة العائد، وعادة ما يتوقف نجاح التمويل بالتضخم على إمكانية الدولة في التحكم في التضخم الناتج عن طريق جهاز الضريبة، بمعنى استيعاب الزيادة من الدخل بواسطة فرض الضرائب المختلفة، مما يجعل الجزء الأكبر من الأرباح الناجمة من استخدامه يعود إلى النفع العام، وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية، كما يجب على الدولة عدم اتخاذ التمويل التضخمي كمصدر تمويلي لفترة طويلة، بل يجب إن يستخدم دفعات متقطعة بشرط مراعاة التحكم في الآثار الناجمة عن كل دفعة من الدفعات وبالتالي حصر آثاره في نطاق محدود.